القضاء من يثبت الوصول المذكور بسببه فيمن عبره الأحوام لا اجاب ظاهر كلامهم لتضرر بهم
بأن سيحتق القصاص من سيحتق ميراثه على فوات نفس المدة تقاد حل فيه الزوجية وكذا الولد
وفي قاضيخان عبد اقتل عبد انجب القصاص وكيل لا استيفاء الموالي ذكره قاضي
خان رحمه الله تعالى وغيره وقتل صبي مجهول فينتظم ما اذا قتل عبد اخر او حر والله
اعلم سئل عن امرأة حامل اتهمت بانها اخفت اسبابا فيج على البيت وصاحبه غايب
فحصل لهما رعب في الوقت حينما فهل لهم اليوم الهاجمين خرج على ما قلتم او لا يفهم ان القاضي
حيث كان مخالفا للشرع الشريف ام لا اجاب ظاهر كلامهم بل صرح ان القاضي الجنبي
يجوز الخوف والرعب لا توجب الوزة قال الزاهدي في فتاواه وغيره صبي ابصر سرقة في
وقت يعقله يضمن الدية ولو خاف سقوط من عيني ان نحو فتح باب نقب اللص البيت فخاف من
في البيت وحصل به تلف لم يضمن السارق ولكن الوسوسة من سور فخاف فخاف سقوط البيت
او قتلت انسانا لم يضمن انتهى سئل عن رجل نزل لخان وقد احد لتزول العفن ابرد لبرهم
وصور فرسي فلما الولد السفر اخرج فرسه بباب الخان المول الدقاق الدواب عند المحمل او قعد
بذلك المكان وذهب ليأتي باسبابه ليحملها فرسه فرسي رجلا في راسه فشجه باضعة
فهل اذا اوقف فرسه بمكان لحد لذلك وكان لا حق للدقاق في ذلك المكان يضمن صاحب
الفرس ارش جرحه الشجة لمشجوح لذلك ام لا اجاب حيث اوقفها بمكان لا يقاها فيها
فيرشر عا ولا ضمان عليه شرعا في ذلك كما صرح به اصحاب وذكروا ان لو اوقفها بسوق
الدواب او بباب المسجد الذي اذن السلطان للناس في ذلك او بموضع هو للدواب ولو شك
يشد دين غيره لا يضمن والله اعلم وهو صريح بذلك كلام الامام الزيلعي في شرح الكنز من
جنايات البهيمة والله اعلم سئل عن زيد وضع عباءة على جدار وحتشه او لا صغار
ثم عدل لضرائهم اخذ العباءة فهل يلزم الدية لما قاله صاحب العباءة ام لا افتونا اجاب الظاهر من

كلامهم

كلامهم ان يضمن الدية لمضروبهم بانه ضمن المباشر وان لم يكن متعديا فيضمن الجدار اذا
طرق الجدار به فقط عنا والوضاء لا الاوقع في حانوت فاسمهم حانوت جاره وهو في صورة
الاستفتاء بأن شرد الجدار والله اعلم وفي جامع الفصولين صبي اتى بإناء وليعلم ان
لحشه متاعا فسد به ضمن لا لوجهلم والدفاع انتهى فصل من كتاب الديات
سئل سئل عن رجل مجهول وصاح ادرك وقد فر على التلة ثم حمل ولم يرى لصاحب فراش
حتى مات فهل دية وقسامة تجب على الاذباب الموقوفين اذا كانوا معلومين ام لا وهل
اذا ادعى الولي على جماعة معينين من عرفهم انهم قتلوه يكون اقرارا للاذباب الذكورين حتى
لو اراد المدعي عليهم بالدية والقسامة لا تسمع دعواه ام لا اجاب نعم تجب الدية والقسامة
على الاذباب المعلومين الموقوفين عليهم اذا ادعى الولي ذلك عليهم فان لم يدع بل ادعى غيرهم
كان ذلك اقرارا منهم حتى لو اراد ان يدعي عليهم لا تسمع دعواه نعم لو ذكر القتل عليهم قال في
فتاوى قاضيخان رحمه الله سقط واذا ادعى القتل على رجل من عرف هو واهل المحلة كان
ذلك لوثا له لاهل المحلة حتى لا تسمع دعواه بعد ذلك القتل على اهل المحلة انتهى سئل
عن مقتول وجد في الشارع الاعظم القريب من المحلات ولم يعلم قاتله فهل دية على اهل تلك
المحلات او على بيت المال افتونا اجاب تجب على اقرب اهل المحلات اليه وانما تكون على
بيت المال فيما اذا كان الشارع نائيا عن المحلات بعض المحلات في ذلك في شرح الهداية وعامة
كتب الفتاوى انتهى والذي في النهاية وان لم يكن مملوكا كالشوارع العامة التي يبيت فيها
على بيت المال لها الاسواق التي تكون في المحال فهي محفوظة لاهل المحلة فتكون
القسامة والدية على اهل المحلة واما في السوق الذي اذا كان من يسكنها في الليالي
او كان لا صر فيها دار مملوكة تكون القسامة والدية عليه لانه يلزمه صيانة ذلك الموضع
فيوصف بالتقصير كما في مبسوط شيخ الاسلام انتهى وقد اقتضى على بيان حكم السوق
والظاهر ان الشارع كذلك اذ لا فرق بينهما فرق والله اعلم سئل عن رجل وضع

Copyright © King Saud University 1957

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)